واقع عمالة الأطفال في العراق بعد العام 2003 وأثرها في إعاقة التنمية المستدامة

م.م. مسرة علي رشك م.م. شهد عادل صبحي
الجامعة العراقية/ كلية الهندسة الجامعة العراقية/ كلية الهندسة
msra.ali96@gmail.com Shahadms89@gmail.com

الملخص:

شهد العراق خلال الأعوام الأخيرة موجات عدة من النزاعات المسلحة والنزوح السكاني ، التي كان متوقعاً أن تطلق بدورها موجات جديدة من عمل الأطفال التي لا يزال مدى أنتشارها ودرجة حدتها يحتاجان إلى قياس شامل ، وقد جاء هذا المعطى ليضاف إلى المشكلات الأجتماعية القائمة أصلاً في المنطقة ، سواء في أريافها أو في مدنها ، والمتفرعة من هشاشة الأقتصاد ، والنقص في فرص التعليم ، والمعايير والأعراف الأجتماعية المؤاتية.

ويأتي هذا الأرتفاع المتوقع في عمل الأطفال وسط جهود عالمية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة ، وفي ظل الجهود الملحوظة التي تبذلها الحكومة العراقية لمواءمة أطرها القانونية والمؤسسية الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصلة بهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: طفولة ، عمل الأطفال .

تأريخ الاستلام 2026/6/29 تأريخ قبول النشر 2026/6/1

The reality of child labor in Iraq after 2003 and its impact on hindering sustainable development

Assistant Lecturer Masarra Ali Rashk
Assistant Lecturer Shahd Adel Subhi
Iraqi University / College of Engineering
msra.ali96@gmail.com Shahadms89@gmail.com

Abstract :

Iraq has witnessed several waves of armed conflicts and population displacement in recent years, which were expected to trigger new waves of child labor, the extent of which and its severity still need to be comprehensively measured.

This fact has been added to the already existing social problems in the region, both in rural and urban areas, stemming from the fragility of the economy, the lack of educational opportunities, and favorable social norms and standards. This expected increase in child labor comes amid global efforts to eliminate this dangerous phenomenon, and in light of the remarkable efforts made by the Iraqi government to align its national legal and institutional frameworks with international standards related to this phenomenon.

Keywords: childhood, child labor.

المقدمة: أصبح الأستثمار في مجال الطفولة ضرورة تنموية ، لتهيئة جيل قادر على تحمل مسؤولياته المستقبلية في عالم يتغير بوتيرة عالية ، ويواجه في الوقت ذاته مشكلات أقتصادية وأجتماعية عصيبة ، تفرزها العولمة ، وسوء أستخدام الموارد والنزاعات المتواصلة ، وتراجع حقوق الأنسان وفي مقدمتهم الأطفال .

في العراق تفاقم الوضع وأتسعت مشكلات الأطفال بشرياً وجغرافياً مع ضراوة السلطة الديكتاتورية التي مارسها النظام السابق ومع تنامي حدة الحروب والصراعات والحصار ، وعوامل الارهاب والعنف ، وتراجع قدرة الدولة على تمويل البرامج الأجتماعية ، وما ترتب عليها من شلل مؤسسي ، وضعف الضوابط القانونية والأخلاقية ، وتراجع دخل المواطن ، وأنتشار مشكلات البطالة ، والهجرة، والجريمة وغيرها مما أنعكس سلباً على حياة الطفل ومدى تمتعه بحقوق غير القابلة للتجزئة .

لا بد من الذكر أن معاناة الطفل في العراق فريدة وتنطوي على مفارقة لافته بين مجتمع أمتلك تراثاً حضارياً رائداً ، ومنظومات من القيم الروحية العظيمة ، وموارد أقتصادية كبيرة ، وبين أطفال تقلصت فرص نماءهم الجسدي والنفسي وأنطوت بيئاتهم الأجتماعية على مخاطر متعددة المصادر ضاعف العنف والارهاب من آثارها ، وأنطلاقاً من الحاجة إلى الحد من هذه الآثار وتأمين الحماية للأطفال وضمان حقوقهم لذلك تبنت وزارة العمل والشؤون الأجتماعية ممثلة بهيئة رعاية الطفولة مهمة رسم سياسة وطنية لحماية الطفل في العراق.

أهمية البحث: إن اية دراسة أو بحث في السياق الاكاديمي لابد أن تبدأ بتحديد أهمية الموضوع التي تدعو الباحثين والدارسين وذوي الاختصاص للأهتمام والبحث والتقصي عن الحقائق ، وتكمن أهمية البحث الموسوم بـ (عمالة الأطفال وأثرها على الأمن الأنساني في العراق بعد العام 2003) ، تشكل عمالة الأطفال ، لذا فأهمية الدراسة تكمن في تحديد العوامل المسببة للعمالة في العراق والتي ساهمت بشكل أساسي في عرقلة عمليات التنمية ، ومحاولة بناء صورة ذهنية وصياغة استراتيجية بناءه لمواجهة هذه العوامل والحد منها بغية النهوض بعمليات التنمية في العراق.

اشكالية الدراسة: في الحقيقة يمكن صياغة مشكلة البحث وفقاً للعوامل المسببة للعمالة الطفال في العراق بعد العام 2003 ، يمكن طرح مشكلة الدراسة على عدة تساؤلات ومن اهمها :

1. ما هي أهم العوامل المسببة لعمالة الأطفال في العراق ؟
2. كيف يمكن تعزيز الأستراتيجيات الدولية والمحلية من أجل القضاء على هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها؟

فرضية الدراسة:أحد الأثار السلبية التي تركتها الحروب التي عانى منها العراق بدءاً بالأحتلال الأمريكي مروراً بتنظيم (داعش)، هو أنتشار ظاهرة عمالة الأطفال في الدولة العراقية ، فتسببت هذه الظاهرة في عرقلت عمليات التنمية منها سياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية، والبيئية ، مما أنعكس سلباً على حياة ورفاهية الفرد العراقي.

منهجية الدراسة: تم أستخدام عدة مناهج في البحث ومنها : المنهج التاريخي ، لما يتضمنه من متابعة للأحداث والوقائع ، بما يسمح بإيجاد تصور معين لكل ما له صلة بالمتغيرات والاحداث التي تحكم أطار الظاهرة ، كذاك فأن فهم الماضي بأحداثه المختلفة ، سوف يساعد على اجابة الكثير من الاستفهامات حول العمالة العراقية ، وان الحاجة الى التحليل تدعونا إلى أستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، الذي يقوم على أساس الارتباط والتكامل بين جملة من العوامل والمتغيرات المؤثرة في البيئة الداخلية .

هيكلية الدراسة: تنقسم الدراسة في هذا البحث : على ثلاثة محاور تطرقنا في المحور الأول إلى مفهوم عمالة الأطفال، وتناولنا في المحور الثاني العوامل المؤدية لعمالة الأطفال والمخاطر المترتبة عليها في العراق ، وسلطنا الضوء في المحور الثالث على أستراتيجيات وقف عمالة الأطفال في العراق.

المحور الأول : مفهوم عمالة الأطفال:-

إن الكتابة في بحثنا هذا يتطلب منا تحديد بعض والمفاهيم ، والأسس الرئيسة التي تأخذ مكاناً في وحيزاً مهماً في بحثنا .. كيف ولماذا؟ لأن دراسة المفاهيم والمصطلحات والأسس العلمية تعد من الفصول المهمة التي يحتويها كل بحث أو رسالة علمية ، وعليه فالتحديد الواضح والدقيق للمفاهيم والمصطلحات والأسس العلمية يعد أمراً ضرورياً وعلمياً في غاية الأهمية في مجال البحث

العلمي ،لاسيما إذا أتسم ذلك المشروع العلمي بالدقة والوضوح ، من أجل أن يسهل على القارئ إلى فهم وإدراك الأفكار والمعاني العلمية الذي يروم الباحث التعبير عنها في دراسته. ومنها دراستنا هذه ، لذلك صار لزاماً علينا أن نتحدث في البداية عن المفاهيم الأساسية والرئيسة المرتبطة بموضوع البحث عبر تقسيم المبحث وفق الفقرات الآتية:

أولاً: محاولة في تحديد مفهوم عمل الأطفال: يشير مصطلح عمل الأطفال إلى (تشغيل الأطفال تحت السن القانونية للعمل) ، وهو موضوع تحيط به العديد من الأعتبارات المهمة، من بين العوامل التي يجب مراعاتها في هذا السياق: تحديد السن المناسب للعمل ، وضبط ساعات العمل ، ووضع الأجور ، وتحسين علاقات وظروف العمل ، وعند الحديث عن عمل الأطفال ، ينبغي الانتباه إلى أن هناك أنشطة معينة يمكن أن تكون مفيدة للطفل من ناحية مساعدته على تعلم تحمل المسؤولية وربما تحقيق مردود أقتصادي أيجابي ، ومع ذلك هناك جوانب سلبية قد تنشأ عن عمل الطفل كتأثيره على الأداء الدراسي ، وحرمانه من التمتع بطفولة طبيعية ، ولذلك تقع على الدولة مسؤولية حماية الأطفال من ظروف العمل التي تضر بهم ، عبر وضع ضوابط تتعلق بسن العمل المقبول ، وعدد ساعات المناسبة وطبيعة الأنشطة التي يسمح للطفل بممارستها، بناء على ذلك ينقسم مفهوم عمل الأطفال إلى قسمين رئيسيين سيتم توضيحهما فيما يلي[1]:

1. **مفهوم عمل الأطفال السلبي:** يتمثل في العمل الذي يفرض أعباء ثقيلة على الطفل أو الذي يعرض سلامته وصحته ورفاهيته للخطر، هذا النوع من العمل يظهر أستغلالاً لضعف الطفل ويستغل عدم قدرته على الدفاع عن حقوقه ،

[1] محمد جمال محمد النبيتي ، الخصائص الاقتصادية ورحلة العمل اليومية لعمالة الأطفال بمركز الخانكة ، مصر ، المجلة العربية للدراسات الجغرافية ، المجلد 7 ، العدد 21 ، 2024 ، ص49. ينظر كذلك ، تيسير عبدالله ، رشيد عرار ، أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس الآثار والأبعاد ، الجزائر ـ جامعة الوادي ، مجلة العلوم النفسية والتربوية ، المجلد 5 ، العدد4 ، ص126.

إذ يستخدم كبديل رخيص عن توظيف البالغين ، كما أن هذا العمل يعوق تعليم الطفل ويعرقل تدريبه ، مما يترك تأثيراً سلبياً على حياته ومستقبله.

2. **مفهوم عمل الأطفال الإيجابي:** فيتعلق بالأنشطة التي قد تكون تطوعية أو مأجورة شريطة أن تكون مناسبة لعمر الطفل وقدراته ، وتتم في بيئة أنسانية كريمة ، يمكن أن يكون لهذا النوع من العمل تأثير إيجابي على نمو الطفل العقلي والجسدي والذهني ، وخاصة إذا قام به برضا وأستمتاع مع الحفاظ على حقوقه الأساسية ، من خلال هذا النوع من العمل يتعلم الطفل المسؤولية ، والتعاون ، والتسامح ، والعمل التطوعي مع الآخرين[1].

بناء على هذين المفهومين يمكننا القول ؛ أن عمالة الأطفال تمثل أستغلالاً أقتصادياً لهم ، وذلك عن طريق تكليفهم بأعمال تفوق طاقتهم ولا تتناسب مع عمرهم ، أو بأعمال خطيرة تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية ، مما ينتقص من حقوقهم الأساسية [2].

تعرف الباحثة أيضاً عمالة الأطفال ؛ بأنها نوع من النشاط الأقتصادي الذي يقوم به الأطفال ، مما ينتقص من كرامتهم ويؤثر سلباً على نموهم الطبيعي ، سواء كان ذلك جسدياً أم نفسياً .

ثانياً: تعريف الطفل

تعد مرحلة الطفولة المراحل الأكثر أهمية في تكوين الإنسان ، نظراً لما تتميز به هذه المرحلة من خصائص تطور نفسي وجسدي تتطلب رعاية وحماية خاصة ،

---

[1] وردة بن موسى ، الأستغلال الأقتصادي للأطفال ، مصر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة البليدة ، العدد 12 ، 2017 ، ص410.

[2] وفاء مرزوق ، حماية حقوق الطفل في ظل الأتفاقية الدولية ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2010 ، ص 108.

ومع ذلك، فإن العديد من الأطفال حول العالم يتعرضون لانتهاكات جسيمة، أبرزها أستغلالهم في سوق العمل ، في ظاهرة تعرف بعمالة الأطفال[1].

1- تعريف الطفل:- وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة عام (1989) ، يعرف الطفل المادة الاولى منها ، بأنه كل إنسان لم يتجاوز سن (18) عاماً ، يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ، لم يبلغ سن الرشد إلا وفقاً للقانون الذي ينطبق عليه[2]، كما أن البروتوكول الاختياري الثاني الملحق باتفاقية حقوق الطفل ، يحظر إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة مالم يبلغوا سن (18) عاماً ، إذ تم توحيد السن القانوني في الأتفاقية وبروتوكولها الإضافي ليصبح تحديده في (18) عاماً[3]، كذلك يعرف الطفل على أنهُ: المرحلة البشرية في الممتدة بين الطفولة والبلوغ[4].

المحور الثاني : العوامل المؤدية لعمالة الأطفال والمخاطر الناتجة عنها في العراق

يؤدي الأطفال أعمالاً متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها ، وهو ما يعكس التأثير المباشر للظروف التي يعيشون ضمنها ، سواء في المجتمع المحيط أو داخل أطار أسرهم التي تعاني في كثير الأحيان تفاوتاً اقتصادياَ أو أنخفاضاً في الدخل الفرد ، هذه الظروف تؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، ومنها ظاهرة عمالة الأطفال التي أصبحت تشكل تحدياً خطيراً يؤثر سلباً على حياة الطفل ورفاهيته كنتيجة لتداخل العديد من العوامل المساهمة في نشوء هذا الوضع.

---

(1) شهرزاد بوجمعة ، عمالة الأطفال بين الحاجة والإستغلال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة البليدة2 ، الجزائر ، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1 ، المجلد 35 ، العدد1 ، 2020 ، ص101.

(2) اتفاقية الأمم المتعلقة بحقوق الطفل المادة الاولى بتاريخ 1989/12/20 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1990.

(3) البرتوكول الأختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة المادة الأولى بتاريخ 25/ 5/ 2000 والذي دخل حيز التنفيذ في 2002/2/23.

(4) أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، لبنان ، ب.د.ن ، 1982 ، ص87.

أولاً: العوامل المؤدية في أنتشار ظاهرة عمالة الأطفال في العراق:- تشترك عدة عوامل في تعزيز ظاهرة عمالة الأطفال في العراق ، إذ ترتبط بعضها بالوضع الأجتماعي ، أو السياسي ، الأمني ، الأسرية ، أو الأقتصادية ، كما يمكن أن تكون ذات صلة بالتسرب المدرسي وفشل النظام التعليمي، أو التأثير السلبي لجماعة الرفاق ، تتداخل هذه العوامل لنشكل بيئة معقدة تزيد من تفاقم الظاهرة ، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في استفحال هذه الظاهرة ما يلي:

1. **العوامل الأجتماعية:-** شهد العراق في العقدين الأخيرين أضطرابات كبيرة أثرت بشكل مباشر على بنية المجتمع والاقتصاد ، وتركت أثاراً مدمرة في البنى التحتية ، تشمل هذه الآثار أزمة سكن حادة انفجاراً سكانياً مستمراً ارتفاع معدلات البطالة عالية وزيادة النزوح واللجوء داخل وخارج البلاد، وقد أدى ظهور تنظيم (داعش) في عام 2014، وسيطرته على مناطق عراقية واسعة إلى تعميق هذه الأزمة ، ما نجم عنه تدهور أكبر للظروف الاجتماعية والاقتصادية ، إجراء دراسات اجتماعية معمقة حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال قد يساعد في فهم المشكلة بشكل اعمق ووضع حلول فعالة ، وضع الأطفال في أحد أكثر السياقات تحدياً في العالم ، وسط بيئة أمنية وطنية مضطربة وتواجه أصعب التحديات [1] .
2. **العوامل السياسي** :- بعد سلسلة الأنقلابات التي شهدها العراق في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، صعد الرئيس الراحل (صدام حسين) إلى السلطة عام (1979) ليحكم البلاد حتى عام (2003) أتسمت تلك الحقبة بفترة طويلة من الدكتاتورية شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان فضلاً عن أندلاع نزاعات متعددة ، ومن أبرز الأحداث التاريخية خلال هذه الفترة الحرب الإيرانية – العراقية التي استمرت من عام (1980) حتى عام

[1] هيئة رعاية الطفولة في العراق ، التقييم السريع لأسوء أشكال عمالة الأطفال ، كانون الأول ، 2015 ، ص11.

(1988) ورغم أنها أنتهت دون تحقيق أي من الطرفين انتصاراً حاسماً ، فإن تكلفتها البشرية كانت باهظة ، إذ لقي ما يتراوح بين نصف مليون إلى 1.5 مليون مصرعهم ، كان لهذه الحرب دور محوري في بداية أنهيار التنمية في العراق ، إذ توقفت العملية التنموية في البلاد ، واستنزفت معظم الموارد في الأنفاق العسكري وعسكرة المجتمع . إلى جانب ذلك أدى الغزو العراقي للكويت عام (1990) إلى أندلاع حرب الخليج الأولى التي انتهت العام (1991) ، تركت سلسلة العقوبات الأقتصادية التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إرثاً مدمراً ، وتشمل هذه القرارات نزع السلاح والأتفاق على وقف أطلاق النار تقييد استيراد المنتجات والسلع، وإلزام العراق بدفع التعويضات ، عجز الحكومة العراقية حينها عن الالتزام بشروط هذه القرارات إدى إلى أستمرار تلك العقوبات حتى حرب الخليج الثانية [1]،بعد عام (2003) ازدادت الاوضاع تعقيداً بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الناتج عن تغيير النظام السياسي، عملية التحول كانت مصحوبة بتوترات وانهيار المؤسسات الأمنية مما جعل البلاد تعاني من صراعات طائفية، أثرت بشكل كبير على الوضع العام ، وعندما يضاف تأثير العقوبات الأقتصادية التي أمتدت لأكثر من ثلاث عشرة عاماً ، يتضح أن كل هذه الظروف تركت آثاراً عميقة على حياة المواطنين العراقيين العاديين ، وفي النهاية توجت هذه المرحلة بأجراء انتخابات لتشكيل أول مجلس تشريعي وطني ، العراق عاش تحولات كبيرة منذ انتهاء الحرب في نهاية كانون الثاني عام (2005) إذ منح البرلمان الجديد تفويضاً خاصاً لصياغة دستور جديد تم التصديق عليه في تشرين الأول من نفس العام ، هذا

[1] كوثر عبد الحميد سعيد ، عمالة الأطفال والسياسات الأجتماعية في العراق ، المؤتمر العلمي السنوي الأول للدراسات الأجتماعية ، بيت الحكمة ، 2011 ، ص 283-289-290.

التطور أدى إلى تأسيس الحكومة الأنتقالية ، ومع بداية عام (2007) تم وضع جدول زمني لأنسحاب قوات التحالف المقرر لعام (2011) ، فضلاً عن إجراء انتخابات عامة في كانون الأول عام (2005) ، ومع ذلك استمرت الاوضاع الأمنية والسياسية بالتدهور في السنوات (2012 و2013 2014)، إذ سيطرت قوات تنظيم (داعش) على أجزاء كبيرة من البلاد ، وبعد الأنتخابات البرلمانية التي أجريت في عام (2014) شهد العراق حالة اضطراب سياسي انتهت بتنصيب حيدر العبادي رئيساً للوزراء وفؤاد معصوم رئيسا للجمهورية في تموز من نفس العام ، وتشكيل حكومة جديدة في أيلول العام (2014) عقب انتخاب البرلمان الجديد عام(2014) [1].

3. **العوامل الأمنية:**- في ظل الانهيار التدريجي للبنية السياسية والحكومية على مدار فترة طويلة، وتأثير العقوبات الاقتصادية المذكورة سابقاً، ترك التدهور الأمني وانتشار العنف انعكاساته السلبية على المشهد السياسي العراقي، وهو وضع ما زال مستمراً حتى يومنا هذا .أسهم هذا الوضع في تآكل مستمر للاقتصاد الوطني والبنية التحتية الاجتماعية للبلد، كما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من العراقيين، بما في ذلك لجوء البعض منهم إلى دول أخرى .في حزيران عام 2014، شهد العراق اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من أراضيه، بما في ذلك عدد من المدن المهمة، مما أسفر عن تشكل مجتمع جديد يضم مئات الآلاف من النازحين. وخلال هذه الفترة استمرت التقارير في تسجيل انتهاكات وأعمال بشعة. وفقاً لتقديرات مركز مراقبة النزوح، فإنه بدايةً

[1] نادية عبد الهادي سوادي ، حقوق الطفل في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص151.

من تلك الفترة كان هناك أكثر من 4 ملايين نازح عراقي .وتشير هذه الأرقام إلى فترتين مميزتين للنزوح، سيتم توضيحهما على النحو التالي [1]:

أ. بلغ عدد النازحين في العراق نتيجة النزاعات المختلفة أرقامًا قياسية على مدى السنوات الماضية .ففي الفترة الممتدة بين عامي 2006 و 2008 أدى النزاع الطائفي إلى تهجير ما يقارب مليون شخص لفترة طويلة،

ب. بينما شهدت الفترة بين كانون الثاني 2014 وأيار 2015 موجة نزوح حادة بلغت حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون نازح، خاصة بعد اجتياح تنظيم داعش .

حاليًا، يُعد العراق من بين الدول التي تستضيف أكبر عدد من النازحين في العالم، ولا يتجاوزه في هذا المجال سوى دول مثل سوريا وكولومبيا .ومع ذلك، يعاني العراق من موجات نزوح ممتدة منذ سبعينيات القرن العشرين، وهو ما يزيد من تعقيد عملية تتبع أماكن وجود النازحين وتحديد إمكانية عودتهم إلى ديارهم . ووفقًا للتقارير الصادرة عن مركز مراقبة النزوح، والتي تستند إلى مصادر متنوعة، فإن المناطق الشمالية والغربية من البلاد كانت الأكثر تأثرًا بهذه الأزمة.

4-**العوامل الأسرية:**- تركزت مشكلة عمالة الأطفال بشكل ملحوظ في الأسر التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية، والتي يضيق دخلها المتواضع أي هامش لتحمل الأزمات . فعندما تفقد الأسرة معيلها الرئيسي، يصبح من الضروري دفع الأطفال للعمل لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية [2].

5-**العوامل الاقتصادية** : رغم ما يتمتع به العراق من ثروات اقتصادية كبيرة وموقع جغرافي استراتيجي، فإن سوء الإدارة الاقتصادية على مدى العقود الثلاثة

---

[1] حسين محمد الفيحان ، عمالة الأطفال في العراق ... أسباب ومعالجات ، الشبكة الدولية الأنترنيت على الرابط : www.lna.lqت.ز 2026/2/15 ، و.ز 8:30

[2] مظفر حسني علي: ظاهرة عمالة الأطفال في العراق العوامل المسببة – النتائج المترتبة , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد (15) 2007, ص6-7.

الأخيرة تسبب في تدهور مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهذا ما يمكن ملاحظته في الجوانب التالية :

أ. الفقر :عمالة الأطفال تعد واحدة من أشد النتائج الاجتماعية قسوة الناتجة عن الفقر المزمن .ففي الأسر الفقيرة، يساهم الأطفال في تأمين ما نسبته 20% إلى 25% من دخل الأسرة .وبما أن الجزء الأكبر من هذا الدخل يُخصص لتأمين الطعام، فإن مشاركة الأطفال في العمل تصبح ضرورة ملحّة لاستمرار الأسرة . ووفقاً لأحدث الإحصائيات في العراق، فإن (18,9%) من السكان، أي حوالي (6.5) مليون شخص، يعيشون تحت خط الفقر. وتزداد مشكلة الفقر الحاد في المناطق الريفية وبعض المحافظات [1] ، من جهة أخرى، توجد علاقة وثيقة بين تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال ومشكلة البطالة .فعندما يعجز معيل الأسرة عن العثور على عمل يكفي لتلبية احتياجات أسرته الأساسية، قد يجد نفسه مضطراً لغض الطرف عن توجه أطفاله إلى الشوارع كمصدر للدخل، سواء عبر البيع المتجول أو حتى التورط في التسول كوسيلة لتأمين المعيشة [2].

فضلاً عما سبق، يمكننا القول إن أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى استغلال الأطفال في سوق العمل ليس بالضرورة اقتصاديًا فقط .بل يتمثل ذلك في سهولة التحكم بهم نتيجة ضعف إدراكهم لحقوقهم. ولهذا السبب، يفضل الكثير من أصحاب العمل تشغيل الأطفال؛ حيث إن أجورهم أقل تكلفة، ولا تتطلب عملية تشغيلهم التزامات قانونية معقدة. وفي ظل غياب الرقابة، يصبح الأطفال خيارًا أوفر وأسهل مقارنة بتوظيف البالغين، مما يسهم في تفاقم مشكلة بطالة البالغين والحفاظ على دائرة مستمرة من الفقر والاستغلال. ويفضّل مشغلو الأطفال العمل معهم أيضًا لأنهم غالبًا أقل إثارة للمشاكل، وأكثر امتثالاً للأوامر، ويُنظر إليهم على أنهم أكثر استقرارًا ومواظبة على العمل.

(1) نادية عبد الهادي سوادي ، حقوق الطفل في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص151.
(2) عبد الواحد مشعل ، البطالة والأنحراف السلوكي في المجتمع العراقي ، بيت الحكمة ، مجلة دراسات أجتماعية ، العدد25 ، 2011 ، ص70.

سادساً: جائحة كورونا: أدت الجائحة إلى حدوث صدمة اقتصادية واختلال كبير في سوق العمل، مما انعكس بشكل واضح على المستوى المعيشي للأفراد، وخاصة الأطفال . فقد أجبرت الظروف ملايين الأطفال على دخول سوق العمل في ظل ساعات طويلة وبيئة عمل قاسية وصعبة .ازدادت هذه الظاهرة مع لجوء الأطفال إلى العمل في مهن مختلفة، مثل المتاجر ومواقع البناء والمصانع، وسط مخاطر متعددة تشمل الاستغلال، سواء في التسول أو الاتجار بهم وحتى الاستغلال الجنسي .إلى جانب ذلك، أدت السياسات والإجراءات التي اتُّخذت خلال تفاقم الأزمة إلى زيادة معدلات عمل الأطفال بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما دفع كثيرين منهم إلى ترك مدارسهم [1] .ومن الجدير بالذكر أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة كانوا الأكثر تأثراً، إذ أصبحت هذه الأسر تواجه ضغوطاً مضاعفة نتيجة لارتفاع الأسعار وتراجع الدعم الحكومي . وكنتيجة لذلك، اضطرت هذه العائلات إلى دفع أطفالها إلى سوق العمل لتأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية[2].

سابعاً: التسرب المدرسي وفشل نظام التعليم: يعاني النظام التعليمي في العراق من مجموعة من المشكلات المتراكمة التي تؤثر بشكل مباشر على جودته وكفاءته. من أبرز هذه المشكلات[3]:

1. ضعف المناهج الدراسية وعدم مواءمتها مع متطلبات سوق العمل.
2. انتشار بيئات مدرسية غير آمنة، خصوصًا في المناطق التي تعاني من توترات أمنية مستمرة.
3. العجز الاقتصادي للعائلات الذي يعيق قدرتها على تحمل تكاليف التعليم.

---

(1) عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي ، عمالة الأطفال في العراق بعد العام 2003 الواقع والحلول ، بغداد ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 72 ، 2023 ، ص129.

(2) عادل محمود الرفاعي ، ضاحي حمدان الرفاعي ، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية ، مصر ، دار المنار للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص14.

(3) لمى كريم خضير ،أنتهاك حقوق الطفل ونظرة القوانين والتشريعات العراقية النافذة ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، عدد 30 أكتوبر 2025 ، ص 410-411.

4. انخفاض مستوى الوعي بأهمية التعليم، لا سيما في المناطق الفقيرة والمهمشة .بناءً على ما سبق، يمكن الإشارة إلى أن عوامل تفشي عمالة الأطفال في العراق تعود إلى سلسلة مترابطة من الأسباب، تبدأ أولًا من تفشي الفساد، والذي أدى بدوره إلى تفاقم هذه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

مما تقدم يمكن القول ؛ أن تشخيص عوامل عمالة الأطفال في العراق ، لقد وجدتها عبارة على شكل سلسلة متصلة تبدأ الحلقة الأولى بها من الفساد المستشري الذي إدى إلى :

- الحروب والأرهاب كانت نتيجته فقدان الأهل.
- نظام مدرسي متخلف إدى إلى التسرب المدرسي رافقها ضغوط أسرية.
- عدم وجود تشريعات لحماية حقوق الطفل نجم عنها فقر مستمر.

كل هذه العوامل مجتمعة أنعكست سلباً على البنية الأجتماعية للمجتمع مما أدى إلى أنتشار عمالة الأطفال في العراق بشكل لافت.

ثانياً: المخاطر المترتبة على عمالة الأطفال في العراق[1]:- يشكل عمل الأطفال انتهاكًا واضحًا لحقوقهم واستغلالًا صريحًا لبراءتهم، مما يترك آثارًا سلبية وخطيرة على المستوى الفردي والمجتمعي .ويمكن تلخيص أبرز التأثيرات الناتجة عن عمالة الأطفال في النقاط التالية – :

1. تعرض الأطفال للعنف الجنسي والاعتداء، خاصة في الأعمال المنعزلة عن أعين الناس مثل العمل المنزلي، الذي يُعد من أخطر أنواع العمل؛
2. زج الأطفال في النزاعات المسلحة، وهو ما يجعلهم عرضة للإصابة، الإعاقة أو حتى الموت؛

[1] سميرة عبد الحسين كاظم ، عمالة الأطفال في العراق الأسباب والحلول ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد الثلاثون ، .ينظر كذلك ، جمال محمد علي الجواهري وآخرون ، التقييم السريع لأسوأ أشكال عمالة الأطفال ـ العراق ، كانون الأول ، 2015 ، ص 75.ينظر كذلك ، جميلة خيذر ، محمد حسيان ، واقع عمالة الأطفال في الجزائر ، الجزائر ، مجلة المربى ، العدد22 ، 2019 ، ص15.

3. استغلال الأطفال في تجارة المخدرات والمواد المحظورة، مما يؤدي إلى تعرضهم للمساءلة القانونية والعقوبات.
4. التأثير السلبي في سلوكيات الطفل وأخلاقه نتيجة الكلمات البذيئة أو التصرفات غير الملائمة التي قد يتعرض لها أثناء العمل.
5. الحرمان من التعليم وفقدان فرص التعلّم والتطوّر الأكاديمي.
6. افتقار الأطفال للمهارات الأساسية سواء العلمية، الاجتماعية أو السياسية بسبب انقطاعهم عن بيئة التعلم المناسبة.
7. الإصابة بالأمراض نتيجة ظروف العمل غير الملائمة التي تفوق قدرة تحمّل أجسادهم الصغيرة.
8. النظرة الاجتماعية السلبية التي قد يواجهها الطفل عند نموه وبلوغه سن الرشد.
9. استغلال أصحاب العمل للأطفال عبر تشغيلهم بأجور زهيدة أو حتى الامتناع عن دفع مستحقاتهم.
10. ارتفاع خطر تعرضهم لحوادث الطرق والمخاطر الأخرى أثناء أداء وظائفهم.
11. صعوبة قدرة الأسرة على ضبط سلوك الطفل، ما قد يحوله إلى شخص متمرد وغير ملتزم بالتوجيهات الأبوية.
12. العمل في أماكن تحتوي على عوامل بيئية ملوثة مثل الأبخرة والغازات السامة التي لها تأثير مدمر على صحتهم .

فضلاً عما تقدم ، يمكننا القول ؛ عمالة الأطفال تمثل ظاهرة خطيرة تستدعي اهتمامًا جادًا وتعاونًا كبيرًا بين الحكومات والمجتمعات لمعالجة جذورها وحماية حقوق الأطفال وضمان نموهم في بيئات آمنة ومستقرة.

المحور الثالث: أستراتيجيات الحد من عمالة الأطفال في العراق :

ساهمت التحديات الأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق في زيادة انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، رغم وجود قوانين صارمة تهدف إلى معاقبة المسؤولين عنها. ومن أبرز هذه القوانين ما يلي:

أولاً: الاستراتيجيات المحلية العراقية: نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (29) على حظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال، وألزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم [1]. كما ألزم الدستور، في المادة (30)، سلطات الدولة، ممثلة بالحكومة، بتوفير الضمان الصحي والاجتماعي والمقومات الأساسية لحياة كريمة للأسرة والطفل بشكل خاص [2]. أما فيما يتعلق بقوانين العمل في العراق، فقد ركزت هذه القوانين على تحديد الحد الأدنى لسن العمل وتوضيح الأعمال التي يُسمح للأحداث بالعمل بها .يمكن تلخيص هذه القوانين على النحو التالي[3]:

1. قانون العمل رقم (37) لسنة2015: تنص المادة (7) من هذا القانون على تحديد الحد الأدنى لسن العمل بـ15 عامًا[4]. تؤكد المادة (95)من نفس القانون ، أنه يحظر تشغيل الأحداث أو السماح لهم بدخول مواقع العمل التي قد تضر بصحتهم، سلامتهم أو أخلاقهم .كما حددت قائمة بالأعمال المحظورة على الأطفال، وتشمل:

العمل تحت الأرض، أو تحت سطح الماء، أو في المرتفعات، أو في الأماكن المغلقة

العمل باستخدام الآلات والمعدات الخطرة.

---

(1) دستور جمهورية العراق لعام 2005 المادة 29 .
(2) دستور جمهورية العراق لعام 2005 المادة 30.
(3) ليلى بديوي خضير ، عمالة الأطفال هل من حد لتناميها في العراق ، شبكة الأقتصاديين العراقيين، أوراق سياسات في عمالة الأطفال ، 2020، ص3 .
(4) أسماء عباس عزيز الدليمي ، أحمد أبراهيم علي أحمد ، عمالة الطفال وأسبابها في محافظة ديالى دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، المجلد1 ، العدد 57، ص 466.

العمل في بيئات غير صحية تعرّض حياتهم للخطر.
أداء أعمال تتطلب جهداً شاقاً خلال ساعات طويلة.
ممارسة الأعمال الليلية أو الأعمال المختلطة .

ومن الجدير بالذكر، أن أحكام هذا القانون لا تسري على الأحداث من عمر (15) عامًا فأكثر إذا كانوا يعملون ضمن الأسرة تحت إشراف وإدارة أحد الأبوين أو الأخ أو الزوج، شرط أن تكون الأعمال لأغراض الاستهلاك المحلي ودون استخدام عمال بأجر .أي مخالفة لأحكام هذا الفصل تُعرِّض صاحب العمل لغرامة تتراوح من (100,000) دينار إلى (500,000) دينار، وفقًا لما نص عليه القانون[1].

2-وفي قوانين الأتجار بالبشر يعاقب من يستغل شخصاً لا يعي حقه (كالأطفال) بالسجن أو الغرامة المالية.

ثانياً: الاستراتيجيات الدولية:- لم تكن جهود المنظمات الدولية بالشكل المرضي والمأمول بل هي لا تتجاوز عقد المؤتمرات وإقرار الأتفاقيات وإصدار توصيات ، إما في الواقع العملي فأن الوصول إلى حماية فعلية للطفل من أسوا أشكال العمل فهذا لم يتحقق ويمكن الإشارة إلى عدد من الجهود في ذلك[2]:

1. أتفاقية حقوق الطفل في المادة (32-1) تنص (تعترف الدول الأطراف بحق الأطفال في حمايتهم من الأستغلال الأقتصادي ، ومن إداء أي عمل يرجح أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الأجتماعي.

[1] قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 ، مجموعة القوانين العراقية ، أعداد القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي ، بيروت ، العاتك لصناعة الكتب ، 2017 ، ص 4 -13 -25-95.
[2] ربيحة نبار ، عمالة الأطفال الأسباب والنتائج ، الجزائر ، مجلة علوم الأنسان والمجتمع ، المجلد 8 ، العدد 4 ، 2019 ، ص 215.

2. أتفاقية الحد الأدنى لسن العمل رقم (138) عام 1973 والتوصية رقم (146) المرتبطة بها.
3. الأتفاقية الدولية لحقوق الأنسان الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 (RCR)- قانون رقم (12) لسنة (1996) المتعلق بأحكام حماية الأطفال.
4. إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (1998) ، والذي يعد العراق ملتزماً به كونه عضواً في منظمة العمل الدولية ، حتى لو لم يصادق رسمياً على جميع الأتفاقيات ،إذ نص البند الثاني على أن الدول الأعضاء ملزمة لاحترام وترويج وتطبيق المبادئ الأساسية ومن ضمنها:
   أ. الحرية النقابية ، وحق التفاوض الجماعي؛
   ب. القضاء على العمل الجبري؛
   ت. القضاء على عمالة الأطفال.
5. أتفاقية رقم (77) لسنة (1946) الفحص الطبي للأحداث.
6. أتفاقية رقم (90) لسنة (1948) منع عمل الأحداث ليلاً في الصناعة.
7. الاتفاقية العربية رقم (7) لسنة (1977) السلامة والصحة المهنية للأحداث.
8. أتفاقية خطر أسوا أشكال عمل الأطفال رقم (182) والتي أبرمت في الدورة (87) لمؤتمر العمل الدولي يونيو 1999 وقد تم التمهيد لها بمؤتمرات حاشده رعتها بعض الدول مثل :
   أ. مؤتمر استكهولم بالسويد 1996؛
   ب. مؤتمر أمستردام بهولندا فبراير 1997؛
   ت. مؤتمر أوسلو بالنرويج أكتوبر 1997.

ثالثاً: أثر عمالة الأطفال في تعطيل التنمية المستدامة :-

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والأجتماعية ، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ، إلا أن عمالة الأطفال تشكل عائقاً كبيراً أمام

تحقيق هذه الأهداف ، لذلك يعد العراق في مصاف الدول التي تحتاج إلى برامج التنمية كانعكاس لما مر به من مشكلات السالفة الذكر ، ورغم هذه الحاجة الملحة لم يتمكن من تبني أو تحقيق مستويات مقبولة من التنمية المستدامة ، وأن تبني برامج طموحة للتنمية المستدامة في العراق إلى ارتباطها بالوضع الامني المتردي الذي كان السبب الرئيس في تعطيل برامج التنمية المستدامة بكل جوانبها.

إذ تكمن مشكلة التنمية المستدامة في العراق أنها لم تأخذ حظها من التخطيط الاستراتيجي والاولوية في التطوير العلمي والثقافي والمهني ، فضلاً عن وجود خلل في البحث والتطوير وهي أحد العناصر الاساسية التي يمكن أن تفسر تواضع الجهد التنموي والتكنولوجي ، فضلاً عن الأنخفاض النسبي لمردوده .

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة فأن الحكومة تطالب المجتمع الدولي ببذل جهود اضافية لمساعدة الشعب على مختلف الاصعدة منها ، السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والبيئية ، لذا يتطلب وقف عمالة الأطفال في العراق معالجة الأسباب الجذرية وتوفير حلول مستدامة ، فيما يلي بعض الأستراتيجيات التي يمكن أتباعها لوقف عمالة الأطفال[1]:

1. قوانين قوية وتنفيذها : يحتاج العراق إلى قوانين قوية واضحة تحظر عمالة الأطفال ، وتفرض عقوبات على الأنتهاكات؛
2. تفعيل دور المجتمع المدني في العمل على مرافقة الأسر ودعمها لتتمكن من وضع أبنائها في أماكن غير الشارع ، كالأنخراط في الجمعيات ، والنوادي الرياضية؛
3. نشر التوعية : تحضير جلسات توعية حول الآثار الضارة لعمل الأطفال ، وتعزيز أهمية حقوق الأطفال والتعليم ،

[1] فاطمة خرشف ، أسباب وأبعاد عمالة الأطفال ، جامعة الجزائر3 ، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية ، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2020 ، ص 63.

4. العمل على أصلاح المنظومة التربوية ووضع حد لظاهرة التسرب المدرسي ، بشكل يحد من ترك التلاميذ لمقاعد الدراسة.
5. التكفل الاجتماعي بالفئات الهشة وحتى المتوسطة ، إذ يضمن لهم الأستقرار وبالتالي توفير الأمن النفسي للأطفال؛
6. ضرورة التزام الدول بقواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية الطفولة ورعايتهم[1].
7. تحسين فرص الحصول على التعليم : جعل التعليم في متناول جميع الأطفال ، عن طريق الأستثمار في المدارس والمعلمين والموارد ، تقديم حوافز مثل المنح الدراسية والوجبات؛
8. الممارسات التجارية المسؤولة : تشجيع الشركات على رفض عمالة الأطفال ، وتعزيز معايير العمل العادلة عن طريق الشراكات؛
9. خدمات حماية الطفل : إنشاء وتعزيز الخدمات التي توفر الدعم والمأوى وإعادة التاهيل للأطفال المتضررين من الأستغلال في العمل؛
10. على الجهات الحكومية القيام بجولات : تفتيش الورش والأماكن التي تستخدم الأطفال في العمل لتدني أجورهم؛
11. تجريم عمل الطفل : لاسيما مع تعلم بعضهم لسلوكيات لا تناسب عمر الطفولة ، إلى جانب أستغلالهم من قبل تجار المخدرات ، في نقل المخدرات وتوزيعها ، ما جعل البعض منهم متعاطياً لتلك السموم.
12. التعاون الدولي: العمل مع المنظمات الدولية وتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى للتعلم من الأستراتيجيات الناجحة في القضاء على عمالة الطفال.

[1] فاطمة خرشف ، أسباب وأبعاد عمالة الأطفال ، مصدر سبق ذكره ، ص 63.

13. إخضاع الأطفال الذين أنخرطوا في تلك الأعمال إلى التأهيل النفسي من قبل أطباء نفسيين ، لمحو الآثار النفسية التي تعرض لها الطفل خلال العمل .

هنالك مجموعة من الخطوات يجب أتباعها للنهوض بالواقع الاجتماعي في العراق وهي كالاتي[1]:

1. التخفيف من حدة الفقر والدعم المادي : مساعدة الأسر المحتاجة عن طريق تنفيذ البرامج التي تقدم المساعدة المالية وتلبية أحتياجاتهم الأساسية ، وضمان بقاء الأطفال في المدرسة؛
2. يجب على وزارة العمل أن تقوم بمسؤولياتها في متابعة العوائل : التي على الرغم من شمولها برواتب الحماية الأجتماعية ، لكنها تعمل على أستخدام اطفالها في كسب دخل إضافي.
3. توفير آليات الحماية الاجتماعية المستدامة التي تؤمن مصادر رزق مستدامة للسكان الفقراء ، وتحد معدلات الفقر ، عن طريق تبني تأسيس ما يعرف ببنوك الفقراء التي تقدم تسهيلات مالية لمعدومي الدخل ، تمكنهم من إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر ولاسيما في المناطق الريفية.
4. تشكيل هيئة للبطالة ، من أجل دراسة ومتابعة الموضوع ووضع الحلول حسب المتغيرات الواقعية ، لأهمية الموضوع وتعدد أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إذ عملت بعض الدول على تشكيل هكذا هيئات متخصصة على الرغم من أن نسبة البطالة تقل فيها كثيراً عن العراق ، ويمكن الاستفادة من تجاربهم عن طريق الاطلاع على أهم الاجراءات والنتائج التي حصلت عليها.

[1] ابراهيم حربي ، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، 2014، ص184-185.

5. وضع تصور للمشكلة عن طريق دراسات تستند للمسوح والاستبانات ، وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن عمالة الأطفال في العراق ، بهدف تقويم مخاطرها ، وإعطائها الوزن الحقيقي بلا مبالغة في إثارها.
6. الأستفادة من تجارب الدول التي حققت أداء متميزاً في ما يتعلق بهذه الظاهرة ، عن طريق استضافت المختصين بهذه البلدان لتقديم خلاصة عن تجاربهم واستراتيجياتهم المعتمدة ، لتحقيق الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
7. يشترط توفر الكفاءة والاختصاص ، على من ينفذ السياسة التنموية ، أن يكون لهم التزام ولاء تجاه جوهرها ومخرجاتهم ، وأن يكون المحتوى القيمي والفكري لها متطابق مع توجهات القيادة والنظام السياسي.

ومما تقدم يمكن القول؛ أن تنفيذ هذه الأستراتيجيات يتطلب جهداً مشتركاً من كل الوزارات ومؤسسات الدولة العراقية ومنظمات المجتمع المدني ، بدرجة من الشفافية ، والتعاون المستمر ، كما يتطلب أنسجامه مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التخفيف من الفقر ، والتشغيل ، والتربية ، والشباب ، فضلاً عن خطة التنمية الوطنية ، بل أن أطلاق هذه الوثيقة يجعلها ملكاً لكل مواطن من ناحية المسؤولية إزاء تنفيذها ، ومتابعة نتائجها.

خاتمة:-

إن عمالة الأطفال هي نتيجة لعدد من العوامل المتداخلة والمتشابكة والتي تترك آثاراً سلبية تنعكس على المجتمع بشكل عام وعلى الأطفال بشكل خاص ، إذ تشمل عمالة الأطفال أشكالاً عديدة أهمها تشغيل الأطفال وتسخيرهم في أعمال غير مؤهلين جسدياً ونفسياً للقيام بها ، علماً أن العديد من الأتفاقيات الدولية قد جرمت هذه الظاهرة وأقرت بحقوق الطفل وضرورة حمايته من الأستغلال الاقتصادي ومن إداء أي عمل مضر بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو

الروحي أو الاجتماعي ، أو النفسي ويتعارض مع تعليمه الأساسي ، رغم ذلك فأن التجار يستفيدون من ضعفه وعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه إذ يستغل كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار مما يعيق تعليم الطفل وتدريبه ويغير حياته ومستقبله ولا يساهم في تنمية أو تنمية مجتمعه ، مما يستدعي جهود حثيثة بوضع أستراتيجيات متعددة من جانب قطاعات مختلفة وعلى مستويات أجتماعية كثيرة ، وقيام تعاون بين مختلف القطاعات (العمالية ، الاجتماعية ، التنموية ،التعليمية ...) ومختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية للأتفاق على أسلوب فعال وأمثل في مكافحة عمالة الأطفال خاصة وأن ظاهرة عمالة الأطفال تترك أثاراً سلبية صحية ونفسية وأجتماعية تنعكس على المجتمع بشكل عام وعلى الأطفال بشكل خاص.

المصادر :

1. محمد جمال محمد النبيتي ، الخصائص الاقتصادية ورحلة العمل اليومية لعمالة الأطفال بمركز الخانكة ، مصر ، المجلة العربية للدراسات الجغرافية ، المجلد 7 ، العدد 21 ، 2024 .
2. وردة بن موسى ، الأستغلال الأقتصادي للأطفال ، مصر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة البليدة ، العدد 12 ، 2017 .
3. شهرزاد بوجمعة ، عمالة الأطفال بين الحاجة والإستغلال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة البليدة2 ، الجزائر ، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1 ، المجلد 35 ، العدد1 ، 2020 .
4. المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتعلقة بحقوق الطفل بتاريخ 1989/12/20 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1990.
5. المادة الأولى من البرتوكول الأختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة بتاريخ 25/ 5/ 2000 والذي دخل حيز التنفيذ في 2002/2/23.
6. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، لبنان ، ب.د.ن ، 1982 .
7. هيئة رعاية الطفولة في العراق ، التقييم السريع لأسوء أشكال عمالة الأطفال ، كانون الأول ، 2015.
8. كوثر عبد الحميد سعيد ، عمالة الأطفال والسياسات الأجتماعية في العراق ، المؤتمر العلمي السنوي الأول للدراسات الأجتماعية ، بيت الحكمة ، 2011.
9. نادية عبد الهادي سوادي ، حقوق الطفل في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2013 .

10. حسين محمد الفيحان ، عمالة الأطفال في العراق ... أسباب ومعالجات ، الشبكة الدولية الأنترنيت على الرابط : www.lna.lq ت.ز 2026/2/15 ، و.ز 8:30
11. مظفر حسني علي: ظاهرة عمالة الأطفال في العراق العوامل المسببة – النتائج المترتبة , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد (15) 2007.
12. عبد الواحد مشعل ، البطالة والأنحراف السلوكي في المجتمع العراقي ، بيت الحكمة ، مجلة دراسات أجتماعية ، العدد25 ، 2011 .
13. دستور جمهورية العراق لعام 2005.
14. ليلى بديوي خضير ، عمالة الأطفال هل من حد لتناميها في العراق ، شبكة الأقتصاديين العراقيين، أوراق سياسات في عمالة الأطفال ، 2020.
15. قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 ، مجموعة القوانين العراقية ، أعداد القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي ، بيروت ، العاتك لصناعة الكتب ، 2017 .
16. ربيحة نبار ، عمالة الأطفال الأسباب والنتائج ، الجزائر ، مجلة علوم الأنسان والمجتمع ، المجلد 8 ، العدد 4 ، 2019.
17. تيسير عبدالله ، رشيد عرار ، أسباب ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة القدس الآثار والأبعاد ، فلسطين ـ جامعة القدس ، مجلة العلوم النفسية والتربوية ، 2020/1/6 .
18. أسماء عباس عزيز الدليمي ، أحمد أبراهيم علي أحمد ، عمالة الطفال وأسبابها في محافظة ديالى دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، المجلد1 ، العدد 57.
19. فاطمة خرشف ، أسباب وأبعاد عمالة الأطفال ، جامعة الجزائر3 ، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية ، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2020.
20. وفاء مرزوق ، حماية حقوق الطفل في ظل الأتفاقية الدولية ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2010.
21. جمال محمد علي الجواهري وآخرون ، التقييم السريع لأسوأ أشكال عمالة الأطفال ـ العراق ، كانون الأول ، 2015 75.
22. جميلة خيذر ، محمد حسيان ، واقع عمالة الأطفال في الجزائر ، الجزائر ، مجلة المربى ، العدد22 ، 2019 .
23. عادل محمود الرفاعي ، ضاحي حمدان الرفاعي ، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية ، مصر ، دار المنار للنشر والتوزيع ، 2015 .
24. عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي ، عمالة الأطفال في العراق بعد العام 2003 الواقع والحلول ، بغداد ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 72 ، 2023.
25. لمى كريم خضير ،أنتهاك حقوق الطفل ونظرة القوانين والتشريعات العراقية النافذة ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، عدد 30 أكتوبر 2025 .

1. Mohamed Gamal Mohamed El-Nabiti, "Economic Characteristics and the Daily Journey of Child Labor in Khanka Center, Egypt," *Arab Journal of Geographical Studies*, Vol. 7, No. 21, 2024.
2. Warda Ben Moussa, "Economic Exploitation of Children, Egypt," *Journal of Legal and Political Research and Studies*, Faculty of Law and Political Science, University of Blida, No. 12, 2017.

3. Shahrazad Boujemaa, "Child Labor: Between Need and Exploitation," Faculty of Law and Political Science, University of Blida 2, Algeria, *Annals of the University of Algiers 1*, Vol. 35, No. 1, 2020.
4. Article 1 of the United Nations Convention on the Rights of the Child, dated December 20, 1989, which entered into force in 1990.
1. Article 1 of the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict, dated May 25, 2000, which entered into force on February 23, 2002.
2. Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Social Science Terms, Lebanon, n.d., 1982.
3. Child Welfare Authority in Iraq, Rapid Assessment of the Worst Forms of Child Labor, December 2015.
4. Kawthar Abdul Hamid Saeed, Child Labor and Social Policies in Iraq, First Annual Scientific Conference on Social Studies, House of Wisdom, 2011
5. Nadia Abdul Hadi Sawadi, Children's Rights in Iraq after 2003, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2013. 10.
6. Hussein Mohammed Al-Faihan, Child Labor in Iraq... Causes and Solutions, International Internet, at the following link: www.lna.lq, accessed 15/2/2026, 8:30 AM
7. Muzaffar Husni Ali: The Phenomenon of Child Labor in Iraq: Causes and Consequences, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue (15), 2007.
8. Abdul Wahid Mashal, Unemployment and Behavioral Deviance in Iraqi Society, Bayt al-Hikma, Journal of Social Studies, Issue 25, 2011.
9. Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
10. Layla Badiwi Khudair, Child Labor: Is There a Limit to Its Growth in Iraq?, Iraqi Economists Network, Policy Papers on Child Labor, 2020.
11. Labor Law No. 37 of 2015, Collection of Iraqi Laws, compiled by Judge Nabil Abdul Rahman Hayawi, Beirut, Al-Atik Books, 2017.
12. Rabiha Nabar, Child Labor: Causes and Consequences, Algeria, Journal of Human and Social Sciences, Vol. 8, No. 4, 2019.

13. Tayseer Abdullah and Rashid Arar, Causes and Dimensions of the Phenomenon of Child Labor in Jerusalem, Palestine - Al-Quds University, Journal of Psychological and Educational Sciences, January 6, 2020.
14. Asma Abbas Aziz Al-Dulaimi and Ahmed Ibrahim Ali Ahmed, Child Labor and its Causes in Diyala Governorate: An Analytical Study, Journal of the College of Education, Vol. 1, No. 57.
15. Fatima Kharshaf, Causes and Dimensions of Child Labor, University of Algiers 3, Ma'alim Journal for Media and Communication Studies, Vol. 1, No. 2, 2020.
16. Wafaa Marzouq, Protecting Children's Rights under the International Convention, Beirut, Al-Halabi Legal Publications, 2010.
17. Jamal Muhammad Ali Al-Jawahiri et al., Rapid Assessment of the Worst Forms of Child Labor – Iraq, December 2015, p. 75.
18. Jamila Khaydar and Muhammad Hassian, The Reality of Child Labor in Algeria, Algeria, Al-Murabba Magazine, Issue 22, 2019.
19. Adel Mahmoud Al-Rifai and Dhahi Hamdan Al-Rifai, Poverty, Slums, and Political Participation, Egypt, Dar Al-Manar for Publishing and Distribution, 2015.
20. 24. Adnan Abdul-Amir Mahdi Al-Zubaidi, Child Labor in Iraq After 2003: Reality and Solutions, Baghdad, Al-Nahrain University, College of Political Science, Political Issues Journal, Issue 72, 2023.
21. Lama Karim Khudair, Violation of Children's Rights and the Perspective of Current Iraqi Laws and Legislation, Journal of the College of Law and Political Science, Issue 30, October 2025.